



عناصر من الجيش النظامي في حي العرقوب في حلب، أمس (أ ف ب)

بالتزامن مع انعقاد الجمعية العمومية للأمم المتحدة، دعت قطر إلى اعداد «خطة بديلة» بشأن سوريا عبر «فرض منطقة حظر جوي»، في حين أكد مسؤول سوري أن «دول الخليج وتركيا ترسل جميع إرهابيي العالم إلى سوريا»

الدوحة تدعو إلى حظر جوي

تفجيرات في دمشق... ومرسي يعارض أي تدخل أجنبي.. والمقداد يتهم دول الخليج وتركيا بإرسال الإرهابيين

نجا القيادي في «الجيش الحر» قاسم سعد الدين من محاولة اغتيال

السوري «رسالة الى العلويين»، دعاهم فيها إلى عدم «القلق من انتصار الثورة والتغيير»، مؤكداً أنهم لن يتعرضوا لأعمال نثار أو انتقام في حال سقوط النظام. وجاء في هذه الرسالة «نطمئن أهلنا العلويين وجميع السوريين من كل الاتجاهات والتيارات والإطيف ومن جميع المكونات القومية والدينية والطائفية أن المسؤولية القانونية ستطال المرتكبين أنفسهم فقط». وأضافت الرسالة «ليس لأحد أن يقلق من انتصار الثورة والتغيير إلا من تلطخت أيديهم بدم الشعب، وتورطوا بالفساد وسرقة المال العام».

ميدانياً، استمرت العمليات العسكرية في مناطق عدة في سوريا، بينها مدينة حلب حيث أعلنت القوات النظامية استعادتها السيطرة على حي العرقوب الكبير في شرق المدينة. وقال مصدر عسكري إن «العمليات انتهت في منطقة العرقوب، وإن عناصر القوات المسلحة يقومون بتفتيش الأبنية». وذكرت وكالة الأنباء السورية الرسمية «سانا» نقلاً عن مصدر عسكري تأكيد «الانتهاء من تطهير منطقة العرقوب في حلب من الإرهابيين واعلانها منطقة آمنة».

في إطار الضغوط العربية والدولية على النظام السوري، دعت قطر إلى إقامة منطقة حظر جوي خلال أسابيع، فيما دعا الرئيس المصري محمد مرسي إلى رحيل الرئيس السوري، معارضا التدخل العسكري الأجنبي، بالتزامن مع وقوع تفجيرات في دمشق.

ودعت قطر القوى العالمية إلى اعداد «خطة بديلة» بشأن سوريا في غضون أسابيع، وفرض منطقة حظر جوي لتوفير ملاذ آمن داخل البلاد إذا فشل المبعوث الدولي الأخضر الإبراهيمي في إحراز تقدم في الأزمة. وقال رئيس الوزراء، حمد بن جاسم آل ثاني، إنه يعتقد أن دولاً عربية وأوروبية ستكون مستعدة للمشاركة رغم إجماعها المعلن عن الالتزام بإرسال القوات اللازمة لمثل هذه المهمة. ولفت إلى أنه يأمل أن تزيد واشنطن التركيز على سوريا بعد انتخابات الرئاسة التي ستجرى بعد ستة أسابيع. وأضاف، في مقابلة مع قناة «سي إن إن»: «أعتقد أنه يجب أن تكون لدينا خلال أسابيع خطة بديلة. ينبغي قبل كل شيء إقامة مناطق آمنة للناس. وهذا يتطلب منطقة حظر جوي». وأشار إلى أن لديه «بضع أفكار» وليس خطة كاملة لانتهاء الصراع، لكنه يتبنى انفراجاً يتيح وضع حد للعنف «في المستقبل القريب».

ونفى حمد أن تكون بلاده تسلمح المعارضين السوريين، وقال إنها تقدم مساعدات إنسانية ومساعدات في النقل والامداد، ولفت إلى أن حدود مواجهة بين السنة والشيعية سيكون كارثة، إذ «ستحرق النار الجميع. يجب أن نتجنب هذا بكل السبل».

من ناحية، أعلن الرئيس المصري محمد مرسي أن بلاده تعارض تدخل أي قوة أجنبية في سوريا، ولو أنها تؤيد رحيل الرئيس السوري بشار الأسد عن السلطة. وقال مرسي، في مقابلة مع قناة «بي بي اس» الأميركية، إن الجهود الدبلوماسية الرباعية مصر وإيران والسعودية وتركيا قد تساهم في وقف الحرب الأهلية المستمرة في سوريا. وأضاف «أعارض أي تدخل أجنبي بالقوة في أحداث سوريا». كما اعتبر أن على الدول العربية «دعم الشعب السوري في مسيرته إلى الحرية». وتابع «ليس لدى الرئيس الأسد خيار إلا الرحيل. لا مكان للاصلاحات السياسية، فالتغيير هو ما يسعى اليه الشعب وينبغي احترام ارادته».

في المقابل، أشار نائب وزير الخارجية السوري فيصل المقداد إلى أن «الحكومة السورية لا تستخدم لفظ انتقال السلطة، وإنما تهتم بإقامة حوار وطني شامل لجميع السوريين برعاية القيادة السورية، ومدعوم من الشعب السوري». ولفت، في حديث مع هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي»، إلى أن «الحكومة السورية تفتتح الطريق أمام الحوار مع المعارضة».

وأكد المقداد أن «دول الخليج وتركيا ترسل جميع إرهابيي العالم إلى سوريا بما في ذلك تنظيم القاعدة»، مطالباً «وضع هذه الدول على قوائم الدول الداعمة للإرهاب في العالم». وأوضح أن «السلطات السورية غير مسؤولة عن قصف المدن السورية، وإنما الجماعات الإرهابية هي المسؤولة عن ذلك». ولفت في هذا السياق إلى أنه «عندما كانت فرق مراقبي الأمم المتحدة تمارس مهمتها في سوريا، تمكنت هذه الجماعات الإرهابية من اختراق كل من مدينتي دمشق وحلب». في سياق آخر، وجّه المجلس الوطني

والاستمرار بتطهير منطقة سليمان الحلبي (الجاورة) من الإرهابيين». فيما قال المرصد السوري لحقوق الإنسان إن المعارك مستمرة في المنطقة، «ولا يمكن الحديث عن سيطرة، ما دامت المعارك مستمرة».

من جهة ثانية، وقعت سلسلة انفجارات في دمشق استهدفت «هيئة مدارس أبناء

الشهداء قرب دوار البيطرة في مدينة دمشق»، بحسب المرصد. وذكرت وكالة «سانا» أن «عبوتين ناسفتين زرعتهما مجموعة إرهابية مسلحة في المبنى» سبباً إصابة سبعة أشخاص بجروح. وفي محافظة القنيطرة، قتل مقاتلان معارضين وما لا يقل عن خمسة عناصر من القوات النظامية اثر هجوم نفذه

المقاتلون على حواجز للقوات النظامية في قريتي الحميدية والحربية في الجولان السوري، بحسب المرصد. في محافظة حمص، أفاد المرصد عن تعرض مدينة الرستن لقصف عنيف من القوات النظامية، وعن سقوط أربعة قتلى جراء القصف على مدينة القصير. إلى ذلك، نجا القيادي في «الجيش

الكويت: انتصار جديد للمعارضة

الكويت - فادي الزين

أنت رياح المحكمة الدستورية في الكويت، بما تشهيه المعارضة، إذ أعلنت أمس، رفضها الطعن المقدم من قبل الحكومة على تقسيم الدوائر الانتخابية، مؤكدة أن لا شائبة دستورية في التقسيم المعتمد حالياً، الذي ينص على اعتبار البلاد خمس دوائر. ورغم أن حكم المحكمة الدستورية يصب في مصلحة المعارضة التي كانت تخشى إعادة تقسيم البلاد انتخابياً، بشكل يمنحها من تكرار فوزها الكبير الذي حققته في انتخابات شباط الماضي، التي جرى إبطالها، فإن من شأن هذا

سجلت المعارضة

الكويتية هدفاً جديداً

في مرمى السلطة، وذلك

بعدما رفضت المحكمة

الدستورية الطعن المقدم

من قبل الحكومة بشأن

تغيير الدوائر الانتخابية،

التي سبق أن سمحت

للمعارضة بالحصول على

غالبية في البرلمان

مسلم البراك بين مناصره خارج قصر العدل في الكويت أمس (ياسر الزيات - أ ف ب)



الحكم أن يبرّد الأجواء السياسية، إذ سيلغي خطط المعارضة بمقاطعة الانتخابات وتنفيذ الاحتجاجات الشعبية وربما العصيان.

واعترفت المحكمة في حيثيات حكمها، أن «ما ذكرته الحكومة في أسباب الطعن بقانون الدوائر لا يكشف بذاته عن عيب دستوري ولا يصلح سبباً بهذه المثابة للطعن بعدم الدستورية، لانحسار رقابة هذه المحكمة عنه»، مؤكدة أنها لا تملك «إلزام المشرع بتحديد عدد الدوائر أو تقسيمها على نحو معين، ولا يشكل تحديد القانون للدوائر بخمس دوائر مخالفة لنص الدستور».

ورغم أن المحكمة تركت للمشرع تحديد عدد الدوائر الانتخابية، إلا أنها أسقطت إمكانية اعتبار البلاد دائرة واحدة، حيث ذكرت بعبارة في المادة 81 من الدستور تقول: «تحدّد الدوائر الانتخابية بقانون»، وبالتالي لا مجال لأن تكون البلاد دائرة واحدة، إلا بتعديل دستوري.

وكانت الحكومة قد أحالت إلى المحكمة الدستورية، في 15 من الشهر الماضي، الطعن بقانونية الخمس دوائر ل«إخلاله بقيمة الصوت وافتقاره مبدأ التوزيع المتقارب لأعداد الناخبين في الدوائر».

وفور صدور الحكم، أبدى نواب المعارضة ارتياحهم، معلنين في الوقت نفسه عزمهم على مواصلة المطالبة بحلّ مجلس 2009، الذي حكمت المحكمة الدستورية في حزيران الماضي، بعودته وبحلّ مجلس 2012.

ودعا النائب المعارض، مسلم البراك، الحكومة إلى الاجتماع بصورة عاجلة لحلّ مجلس 2009 الذي وصفه بـ«مجلس الخزي والعار الذي دخل مزبلة التاريخ»، مؤكداً عزم كتلة «العمل

الشعبي» المعارضة على طرح مشروع قانون الدائرة الواحدة في أولى جلسات المجلس المقبل، رغم ما جاء في حكم المحكمة الدستورية.

ووجّه النائب المعارض، مبارك الوعلان، تحذيراً إلى الحكومة من محاولة الانتفاف على الحكم، داعياً إلى ضرورة حلّ مجلس 2009 والدعوة إلى الانتخابات، فيما اعتبر النائب الإسلامي المعارض وليد الطبطبائي الحكم بمثابة «انتصار لإرادة الأمة»، معزياً «شبيحة ومرترقة الفقه الدستوري». كما أكدت المعارضة على الاستمرار في مطالبتها الإصلاحية، وعلى رأسها الإزالة الدستورية والحكومة المنتخبة.

وبينما تلاقى العديد من نواب الموالية مع المعارضة على الترحيب بحكم المحكمة الدستورية، أكد هؤلاء ضرورة عودة مجلس 2009. واعتبر النائب يوسف الزلزلة أن «استمرار مجلس 2009 أصبح دستورياً ويجب السماح له بممارسة مهامه». وأيد النائب عدنان المطوع الذي دعا جميع نواب مجلس 2009 إلى «الانصياع لحكم حلّ مجلس 2012 وعوده مجلس 2009»، الذي فشل في الانعقاد مراراً لعدم توافر النصاب.

وكانت المعارضة قد حشدت أنصارها في تجمع نظمته في ساحة الإرادة وسط الكويت العاصمة، أول من أمس، حيث جددت التأكيد على مطالبتها، مع التلويح بالعصيان المدني في حال قبلت المحكمة الدستورية الطعن المقدم من الحكومة. وشهد حراك المعارضة هذا، بعض المسيرات التي اتجهت نحو مقرّ مجلس الأمة، حيث أغلقت طريقاً رئيسياً لبضع دقائق، وأطلقت شعارات ضد رئيس الحكومة جابر المبارك الصباح.